ينفذه الاتحاد النسائي البحريني بالتعاون مع «تمكين»

تخريج الفوج الثالث من برنامج «طموح بلا حدود» للنساء

تزامنا مع احتفالات المملكة والعالم بيوم المرأة العالمي، احتفل الاتحاد النسائي البحريني بالتعاون مع «تمكين» بتخريج الفوج الثالث من برنامج «طموح بلا حدود» للنساء، والذي عقد بقاعة جمعية المهندسين البحرينية.

وشهد برنامج «طموح بلا حدود» إقبالا ونجاحا كبيرا على مدى سنواته الأربع، حيث تم توفير فرص تدريبية لأكثر من ٩٠٠ مواطنة من خلال خمس مراكز تدريبية مجهزة تابعة للاتحاد. واشتمل البرنامج التدريبي على ثلاث دورات أساسية: دورة التدريب على أساسيات الكمبيوتر، ودورة تنمية المهارات الوظيفية والشخصية، ودورة التعلم عن بعد بالتنسيق مع جمعية البحرين للانترنت.

وبهذه المناسبة صرحت نائب الرئيس بالإنابة لتنمية الثروة البشرية في «تمكين» أمل الكوهجي: «لقد أسهم هذا البرنامج في تسليح النساء البحرينيات بالمهارات الأساسية اللازمة لتسهيل انخراطهن في سوق العمل، وذلك تماشيا مع أهدافنا في تمكين المرأة البحرينية اقتصاديا وتعزيز إسهامها في القطاع الخاص والاقتصاد الوطني بشكل عام. ونتمنى لخريجاتنا كل التوفيق في مشاريعهن المستقبلية».

من جهتها قالت رئيسة مجلس إدارة الاتحاد النسائي زينب ناجم: «استطعنا من خلال دعم «تمكين» توفير فرص تدريبية فريدة وعالية المستوى في مجالات أساسية وضعتهم على طريق النجاح نحو تنمية أنفسهن وأعمالهن».

كما علقت خديجة حسن، أحد المتدربات بالبرنامج، على تجربتها: «بدأت كمتدربة ضمن برنامج طموح بلا حدود عام ٢٠١٠ وبعد حصولي على الشهادة الخاصة بالبرنامج، استعطت تطوير نفسي أكثر حتى التحقت كمدربة بنفس البرنامج للفترة ما بين ٢٠١٢ و٢٠١٣، وبذلك يسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى تمكين والاتحاد النسائي البحريني لاهتمامهم واتاحة الفرصة لي ولكثير من السيدات اكتساب مهارات الفنية والتقنية».

ويعد البرنامج واحدا من بين أكثر من ١٠٠ برنامج أطلقتها «تمكين» في مجال تنمية الثروة البشرية لتنمية مهارات وقدرات البحرينيين وجعلهم الخيار الأمثل للتوظيف، منها ٢٤ برنامجا في العام الماضي ٢٠١٢ فقط. وهي تشمل مجالات مختلفة مثل التدريب على المهارات في قطاعات عديدة ودورات في فنون القيادة والإدارة، بالإضافة إلى تدريب الشباب في أخلاقيات العمل والجاهزية للعمل وثقافة الشركات، وبرامج خاصة لدعم التوظيف والتقدم الوظيفي ودعم الشهادات الاحترافية وغيرها. وقد استفاد من هذه البرامج التدريبية أكثر من ٤٧ ألف بحريني حتى الآن، منهم أكثر من ١٥ ألف بحريني خلال عام ٢٠١٢، بزيادة بلغت نسبتها ٣٢٪ مقارنة بالعام السابق ٢٠١١. كما يشار إلى أن أكثر من ٦٦ ألف بحريني ومؤسسة بحرينية استفاد من برامج «تمكين» وحتى الآن، ويتوقع أن يصل إجمالي عدد المستفيدين من هذه البرامج إلى ١٠٠ ألف مستفيد.

يستمر حتى ٤ يوليو المقبل

فتح باب التقدم للعام الأكاديمي الجديد بالبوليتكنك الأحد

حددت كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين) يوم الأحد المقبل الموافق ٧ إبريل ٢٠١٣م موعدًا لفتح باب التقدم بطلبات الالتحاق بالبوليتكنك للفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي ٢٠١٣ - ٢٠١٤م، من الساعة ٩:٠٠ صباحًا إلى ٢:٣٠ ظهرًا، في الحرم الجامعي للبوليتكنك بمدينة عيسى، علمًا أن التسجيل سيظل مستمرًا إلى ٤ يوليو المقبل، بما يتيح متسعًا من الوقت أمام الطلبة الراغبين في الالتحاق بالبوليتكنك للتسجيل بكل أريحية. وقالت القائم بأعمال مدير إدارة القبول والتسجيل بالبوليتكنك كاثرين والكر: «إن عملية تقديم طلبات الالتحاق بالبوليتكنك للعام المقبل ستكون عبر الإنترنت، وهو النظام نفسه الذي تم تطبيقه العام الماضي ولاقى استحسانًا من الجميع لتسهيله عملية التقديم بأسرع وقت، حيث إن كل ما على المتقدم أن يقوم به هو استكمال استمارة طلب الالتحاق عبر الإنترنت من خلال الموقع الإلكتروني للبوليتكنك (http://www.polytechnic.bh)، وطباعة صفحة التوقيع (التي هي جزء من عملية تقديم الطلب)، والتوجه إلى مقر بوليتكنك البحرين في مدينة عيسى (مبنى رقم ٨) من أجل دفع رسوم تقديم طلب الالتحاق (٢٠ دينارًا غير قابلة للاسترجاع) وتسليم المستندات المطلوبة وهي: بطاقة الهوية وجواز السفر ساري المفعول، صورة فوتوغرافية بحجم صورة جواز السفر، شهادات المرحلة الثانوية (التوجيهية)، وإفادة بحسن السيرة والسلوك لم يمر عليها أكثر من سنة واحدة، حيث سيقوم موظفو قسم القبول بالتحقق من المستندات المطلوبة، واعتماد تقديم الطلب، وتحديد موعد لاختبار القبول».

○ كاثرين والكر.

أما عن القبول في بوليتكنك البحرين، فأشارت والكر إلى أن القبول «تنافسي للغاية»، فالمتقدمون الذين يستوفون الحد الأدنى من متطلبات الثانوية العامة، أي معدلا تراكميًا لا يقل عن ٧٠٪ (على المتقدم تقديم إفادة بذلك بعد تخرجه)، ويجتازون اختبارات القبول التي من المقرر أن تبدأ بتاريخ ٢٧ إبريل، لا يوجد ضمان لقبولهم في البرامج الأكاديمية المختارة، مشيرة إلى أن القبول النهائي في أي من البرامج الأكاديمية يعتمد على متطلبات البرنامج نفسه وعدد المقاعد الشاغرة فيه في ذلك العام، منبهةً إلى أنه «نظرًا إلى محدودية المقاعد الشاغرة للعام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م، فإننا ننصح المتقدم بالتقديم في أكثر من مؤسسة تعليمية وعدم الاكتفاء بالتقدم للبوليتكنك». يذكر أن بوليتكنك البحرين تطرح البرامج الأكاديمية التالية: البكالوريوس في إدارة الأعمال، البكالوريوس في إدارة اللوجستيات العالمية، البكالوريوس في تقنية المعلومات والاتصالات، البكالوريوس في تقنية الهندسة، البكالوريوس في التصميم المرئي، والبكالوريوس في الإعلام الإلكتروني.

○ مسئولة منح ولي العهد تستقبل مسئولا بأكاديمية تيبور.

برنامج منح ولي العهد يبحث التعاون مع أكاديمية تيبور الأمريكية

استقبلت مديرة برنامج ولي العهد للمنح الدراسية العالمية الدكتورة سنثيا جسلنج بديوان ولي العهد السيد كونور بوزي المسئول بأكاديمية تيبور الداخلية الذي يقوم بزيارة للبحرين للتعرف على الأنظمة التعليمية بالمدارس الحكومية الثانوية والثقافة البحرينية.

ورحبت مديرة البرنامج بالمسئول من أكاديمية تيبور الداخلية الأمريكية مشيدة بالعلاقات الوثيقة والتعاون المستمر بين البرنامج وأكاديمية تيبور التي التحق بها خمسة طلبة من البرنامج قبل التحاقهم بجامعات عالمية عريقة، وأوضحت الدكتورة سنثيا أن البرنامج يقوم بإلحاق طلبة المدارس الحكومية بمدارس داخلية بالولايات المتحدة الامريكية أوالمملكة المتحدة لمدة سنتين لنيل شهادة الدبلوم الثانوي الأمريكي أو شهادة الـ A – Levels قبل التحاقهم بالجامعة لتقوية لغتهم الإنجليزية ومهارات الكتابة والبحوث وللتعرف على الانظمة التعليمية والثقافات العالمية استعداداً لمتطلبات الجامعة. ومن جانبه، اشاد المسئول من أكاديمية تيبور بالتعليم في مملكة البحرين وشكر البرنامج ووزارة التربية والتعليم على تنسيق زياراته لمدرسة الشيخ عبدالعزيز بن محمد آل خليفة الثانوية للبنين ومدرسة مدينة عيسى الثانوية للبنين للاطلاع على الانظمة التعليمية في البحرين. كما أشاد بمستوى إمكانيات طلبة برنامج ولي العهد وتفوقهم الاكاديمي، وقال انهم يتأقلمون بصورة ايجابية في بيئتهم التعليمية الجديدة ولهم حضور فعال في انشطة المدرسة الدراسية والرياضية والاجتماعية. وتمنى السيد كونور مزيد النجاح والتفوق لطلبة برنامج ولي العهد مشيداً بجهود البرنامج في تطوير قدرات طلبة البحرين المتفوقين وتوفير افضل الفرص التعليمية العالمية لهم.

○ العباسي يكرم مريم حسن.

○ علاء خليل.

○ عارف عبدالله.

ندوة مد الحماية التأمينية إلى مواطني دول التعاون تختتم أعمالها

الموافقة على تشكيل لجنة فنية دائمة لتذليل العقبات

كتبت: زينب حافظ

اختتمت أمس أعمال الندوة الدورية العاشرة لتقييم النظام الموحد لمد الحماية التأمينية لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي استضافتها مملكة البحرين ممثلةً في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي تحت رعاية الرئيس التنفيذي للهيئة الدكتور زكريا سلطان العباسي، بمشاركة أكثر من (٦٠) مشاركاً يمثلون جميع هيئات التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إضافةً إلى وفد الأمانة العامة لمجلس التعاون، وأدار الندوة محمد على المطاوعة ممثلا عن الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي بالبحرين، وسلمان بن عبدالعزيز الجريسي من الأمانة العامة لمجلس التعاون وجمال بن عيد العتيبي ممثلا لقطاع شئون الإنسان والبيئة.

افتتحت الجلسة لليوم الثاني بورقة عمل مقدمة من صندوق تقاعد موظفي الخدمة المدنية لسلطنة عمان واحتوت على تقيم تطبيق النظام الموحد لمد الحماية التأمينية الى العمانيين العاملين بدول المجلس، وتناول خلالها سامي الزجالي الجوانب الايجابية نتيجة تطبيق النظام الموحد لمد الحماية التأمينية، كاستحقاق بعض المواطنين لمعاشات تقاعدية بالرغم من قصر فترة تطبيق النظام الأمر الذي اثر إيجابا في نفوس المستفيدين، وشعور المواطن الخليجي بروح الوحدة الخليجية المشتركة، موصيا بضرورة إنشاء وحدات مختصة بمد الحماية التأمينية بأجهزة التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية وتزويدها بالأنظمة والكوادر اللازمة، مع قيام أجهزة التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية في الدولة مقر العمل بالتحقق من تسجيل جميع مواطني دول المجلس العاملين بالدولة، والتقيد بالدليل الزمني المعتمد الخاص بالتسجيل ونهاية الخدمة، وتكثيف عقد الندوات وورش العمل للتعريف بالنظام الموحد لمد الحماية التأمينية تستهدف المواطنين وجهات عملهم.

وتناولت الورقة الثانية المقدمة من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بسلطنة عمان وتطرق خلالها سلمان الخاطري إلى نظام مد الحماية الذي تطبقه الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على فرعي التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة، وضد إصابات العمل والأمراض المهنية، مشيرا إلى ان الأنظمة التأمينية تشتمل على نظام العمانيين العاملين بالقطاع الخاص، والعاملين بالخارج ومن في حكمهم.

وعرضت ورقة قطر كل من السيدتين نوف مقارح وأنوار عبدالله، حيث تطرقتا إلى عدد العاملين من دول المجلس بدولة قطر المشمولين بنظام مد الحماية التأمينية بدولة قطر للعام ٢٠١١، حيث يعمل بالقطاعين الحكومي وغير الحكومي من «مملكة البحرين ٤٣٥ موظف، سلطنة عمان ١٢٩٤، الكويت ٢٥، الإمارات ٥٩، ومن السعودية ٢٩٨»، ليصل مجموع العاملين ٢١١١، كما تحدثتا عن بعض التحديات والمعوقات، مطالبات بعدد من التوصيات كتثبيت سعر تحويل العملة في نهاية كل شهر ميلادي تم فيه السداد، والاتفاق على آلية موحدة بشأن الاشتراكات المستحقة على المشتركين المنتهية خدماتهم قبل خصم الاشتراكات المستحقة عليهم.

وأكد رئيس قسم مد الحماية التأمينية عارف عبدالله أحمد من دولة الإمارات خلال استعراضه لورقة الإمارات على ضرورة تشكيل لجنة فنية دائمة تضمن ممثلين من أجهزة التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية من كافة دول المجلس بالإضافة إلى ممثلين من الأمانة العامة لدول مجلس التعاون وتجتمع ٣ مرات سنويا وتختص هذه اللجنة بمتابعة تنفيذ نظام مد الحماية والوقوف على ايجابيات وسلبيات النظام ورفع التوصيات والحلول إلى رؤساء أجهزة التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية والتي بدورها تجتمع في نهاية العام بهدف تذليل العقبات التي تواجه النظام والعمل بالتوصيات المناسبة، مشيرا إلى ان عدد العاملين من دولة الإمارات بدول مجلس التعاون في القطاعين الحكومي وغير الحكومي لا يتعدى ١٠٠ شخص، والعاملين بدولة الإمارات من مواطني دول المجلس وصل إلى ٥٢٣٤ عاملا، مؤكدا ان هذه الأرقام لا تعكس الواقع لأعداد مواطني المجلس العالمين خارج دولهم، وقد قامت الهيئة العامة للمعاشات بدولة الإمارات بالتنسيق مع سفارات دول العاملين لديها، وقد صدر قرار من قبل أصحاب السمو حكام دول المجلس بشمول العسكريين في نظام مد الحماية التأمينية أسوة بالمدنيين.

واختتمت الجلسات بورقة بنك البحرين والكويت التي قام بعرضها الخبير المالي علاء حسين خليل وأوضح من خلالها احدث ما توصل إليه البنك في مجال التعامل المصرفي الالكتروني للمدفوعات، وهو نظام على مستوى عالي من الأمان يطبق عملية التشفير للبيانات، بالإضافة إلى عملية التحقق من الشخصية بعاملين مزدوجين، مؤكدا إمكانية الوصول إلى النظام من أي مكان في العالم دون الحاجة إلى عمليات تنصيب في الجهاز، ويمكن للمستخدم الحصول على المعلومات التي يريدها بطريقة ميسرة كالاستعلام عن الرصيد وكشوف الحساب وتقارير العمليات وما إلى ذلك، وإجراء عمليات التحويل المالي إلى أي حساب مصرفي في العالم من خلال معالجة البيانات بشكل إلكتروني تماما دون تدخل يدوى، مشيرا إلى ان هذا النظام قادر على مطابقة طريقة سير العمل في المؤسسات من حيث التحويل سواء كان بسيطا أو معقدا، مبينا ان تفعيل الخدمة بين البنك وهيئات التأمينات -كل على حدة- لا يحتاج إلا الى توقيع اتفاقية بينهم، ووضع خطة تنفيذ للمشروع والخطة الزمنية، وتشكيل فريق عمل من خبراء عمليات الدمج التقني في البنك ليعمل مع الفريق التقني بالهيئات المعنية، وأخيرا رسوم تفعيل الخدمة تتم مناقشتها مع كل هيئة طبقا للمتطلبات الخاصة لكل منها.

وفي ختام الندوة كرم الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للتأمين الاجتماعي د. زكريا سلطان العباسي الخبير القانوني احمد الزجالي من سلطنة عمان، والخبير المالي من بنك البحرين والكويت علاء خليل ومقدمة ورقة العمل الخاصة بمملكة البحرين مريم حسن.

محمد بن مبارك يرعى منتدى البحرين للحكومة الإلكترونية ١٨ الجاري

تقييم أكثر من ١٠٠ مشروع في جائزة التميز للحكومة الإلكترونية

أعلنت لجنة التحكيم لجائزة التميز للحكومة الإلكترونية ٢٠١٣ عن انتهائها من عملية تقييم الأعمال المشاركة في الجائزة وبصدد إعداد التقارير التي لم يحالفها الفوز، وسيتم الإعلان عن الأعمال الفائزة بالجائزة خلال الافتتاح الرسمي لمنتدى البحرين الدولي للحكومة الإلكترونية ٢٠١٣ في ٨ إبريل المقبل ليتفضل سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس اللجنة العليا لتقنية المعلومات والاتصالات، بتكريم الأعمال والجهات الفائزة.

وقد أعرب السيد جيرمي ميلارد رئيس لجنة التحكيم لجائزة التميز للحكومة الإلكترونية ٢٠١٣، عن تقديره لنمو حجم المشاركات وتطور الأعمال الإلكترونية للجهات الحكومية بشكل لافت وملحوظ مقارنة بأعمال العام الماضي، إذ اعتمدت الجهات المشاركة معايير واشتراطات الجائزة المبنية على الممارسات الدولية كثوابت أساسية في أعمالها ومشروعاتها، واتخذتها كمؤشرات نجاح لتقدم خدمات أفضل للمواطنين، الأمر الذي يعكس مدى تطور ثقافة التنافس والتميز.

وذكر رئيس لجنة التحكيم أن عدد الأعمال المشاركة من مختلف القطاعات تعدى الـ ١٠٠ مشروع، واصفاً المنافسة هذا العام بالشديدة نتيجة تعزيز الجهات المشاركة لمنتجاتها بحيث تتوافق مع اشتراطات الجائزة المتماشية مع المعايير الدولية، فضلاً عن تعزيز آلية التحكيم عبر الزيارات الميدانية والعروض التوضيحية لبعض فئات الجائزة، وقال: «لم يقتصر عمل اللجنة على تقييم الأعمال وتحديد الفائزين فحسب، بل ستسهم في تطوير الأعمال التي لم تتأهل للفوز من خلال التقرير الذي سيتضمن ملاحظاتنا والتعليمات لتطوير وتحسين العمل بصورة دقيقة، بحيث يلبي المعايير والمتطلبات بما يسهم في إبرازه بمستوى أفضل ويؤهله للفوز بهذه الجائزة الهادفة بالدرجة الأولى إلى تقديم خدمة أفضل للجمهور وبجودة وكفاءة عاليتين».

ومن جهته صرح الدكتور زكريا أحمد الخاجة، نائب الرئيس التنفيذي بهيئة الحكومة الإلكترونية، قائلاً: «لقد أصبحت جائزة التميز للحكومة الإلكترونية برنامجاً معرفياً متكاملاً يواكب منهجيات مركز البحرين للتميز في نقل وتبادل المعرفة لجميع الجهات الحكومية مع إحداث نقلة نوعية في مستوى جودة الخدمات التي يقدمها القطاع الحكومي، وقد وضعت هيئة الحكومة الإلكترونية على عاتقها تشجيع الابتكار ودعم المشاريع المتميزة من خلال جائزة التميز للحكومة الإلكترونية كأحد روافد تعزيز هذه الثقافة واعتمادها منهاجاً، وهو ما ينعكس على التقارير التي سيتم إرسالها الى الجهات الحكومية والمتضمنة على ملاحظات لجنة التحكيم بهدف تحسين وتطوير جودة المشاريع» مشيراً إلى حرص القائمين على جائزة التميز بتعزيز ثقافة متطلبات التنافسية بالتركيز على جودة الاعمال وأفضل التجارب الممارسات من خلال التواصل وعقد ورش العمل واللقاءات التعريفية مع الجهات المعنية بالجائزة ووصولا إلى التقارير التي يتم إعدادها بعد تقييم الأعمال.

وفيما يتعلق بالمشاريع الأخرى والمتعلقة بالمقترحات الإلكترونية، أشار الدكتور الخاجة إلى أن الهيئة ستكون حريصة على الاستفادة من المشاريع والمبتكرات التي قدمتها الجهات المشاركة في الجائزة، وستعمل على تبني الأفكار المتميزة وتطبيقها على أرض الواقع من خلال التعاون مع الجهات ذات العلاقة.

يذكر أن المشاريع والأعمال الفائزة بالقطاع الحكومي ستتأهل لجائزة الحكومة الإلكترونية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي ستقام في دولة الإمارات العربية المتحدة في نهاية العام الجاري، وجدير بالذكر أيضاً أن هيئات الحكومة الالكترونية في دول مجلس التعاون للخليج العربي قد أقرت معايير وجائزة التميز للحكومة الإلكترونية في مملكة البحرين، لمشروع «جائزة الحكومة الالكترونية للتميز» بهدف تبادل وتطوير التجارب في مختلف نواحي تقنية المعلومات والاتصالات بين هذه الدول، وتحفيز الجهات الحكومية الخليجية على استخدام تكنولوجيا المعلومات في الأعمال الحكومية بما يحقق أهداف تطبيق منظومة الحكومة الإلكترونية والمتمثلة بشكل أساسي في تحقيق تعامل أكثر سهولة وشفافية وأقل كلفة بين الحكومة والمستفيدين من خدماتها، وتقام الجائزة الخليجية في دورتها كل عامين.